ان مفهوم القيادة الاسرائيلية الحالية للحكم الذاتي واضح للغاية،وهو يقضي باقامة بانتوستان فلسطيني في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، بشكل يضمن السيطرة الاسرائيلية على تلك المناطق من ناحية ، ويؤمن أفضل الشروط الكفيلة باستمرار النمو الاستيطاني الصهيوني هناك من ناحية ثانية . والحكم الاسرائيلي ، لاسباب تتعلق بطبيعة تكوينه العقائـدي والتنظيمي ، لا يستطيع الذهاب الى ابعد من ذلك ، والا تعرض للسقوط ، وتعرض بالتالي الى استبداله برموز أخرى .

فحكومة بيغن لا تواجه فقط مشكلة صعبة ، من حيث عدم قدرتها على الحسم في مسألة الحكم الذاتي ، بشكل يرضي المصريين او الاميركيين على الأقل ، نظراً لتصلب الاحزاب المشاركة فيها ورفضها التزحزح عن مواقفها التقليدية ؛ بل أنها تمر منذ فترة غير قصيرة بسلسلة من الازمات الحادة ، ناجمة عن عوامل عدة ، تهدد بسقوطها ، وتحملها بالتالي على تكريس الكثير من الجهود لمواجهتها . ولذلك فانها ليست بحاجة الى اضافة ازمة أخرى ، الى تلك القديمة ، ناجمة عن الحكم الذاتي .

أما أسباب تلك الازمات ، التي تنذر باقصاء الليكود عن الحكم ، وسقوط حكومة بيغن ، بعد أقل من ٣ سنوات من تشكيلها ، أثر فوز بيغن (لاول مرة في تاريخ اسرائيل) في الانتخابات العامة التي جرت في صيف ١٩٧٧ ، فتعود الى عدد من العوامل ، يمكن حصرها في شقين : اولهما اقتصادي ؛ وثانيهما سياسي .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، بادر الليكود منذ تسلمه السلطة الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات المتجانسة مع نظرته الاجتماعية ـ الاقتصادية ، المستندة أساساً الى قواعد الاقتصاد الرأسمالي الحر ، لتحسين اوضاع اسرائيل الاقتصادية . كما حاول ، في الوقت نفسه ، تغيير انماط ومسارات اقتصادية مختلفة ، كان الاسرائيليون قد اعتادوها خلال فترة طويلة تحت حكم العمال . وفي هذا الصدد تم ، مثلا ، تعويم الليرة (حالياً الشيكل) واوقفت الرقابة على العملة الاجنبية وألغي الدعم الحكومي لعدد من السلع الاساسية ، بالاضافة الى اجراءات اقتصادية أخرى مختلفة . وكان الهدف من كل تلك الاجراءات ايقاف تدهور الاقتصاد الاسرائيلي وتحسين ميزان المدفوعات ، بتقوية الصادرات وجذب المستثمرين الاجانب الى اسرائيل ، وغير ذلك . الا ان كل تلك الاجراءات لم تجد نفعاً ؛ اذ ازداد الاقتصاد الاسرائيلي تدهوراً عما كان عليه في السابق ، بحيث وصلت نسبة التضخم خلال سنة ١٩٧٩ لوحدها الى اكثر من ١٠٠٪ . ولا تزال نسبة التضخم هذه آخذة في الارتفاع ، وان خفت وتيرتها مؤخراً ، نتيجة لبعض الاجراءات الاقتصادية الصارمة التي اتخذها وزير المالية الاسرائيلي الجديد هوروفيتس .

واسباب هذا التدهور الاقتصادي عديدة . ولعل أهمها انه ليس من السهل ، أساساً ، ضبط اوضاع اسرائيل اقتصادياً ، باعتبار أنها تنفق اكثر مما تنتج . ولذلك فانها بحاجة ، دائماً ، الى المعونات الاجنبية ، التي لا تساعد ، على المدى الطويل ، على تقوية اوضاعها الاقتصادية عامة . وبالنسبة لليكود بالذات ، هناك أيضاً اوضاع خاصة ينبغي مواجهتها . ففي اسرائيل ، لا تستطيع اية حكومة اتباع سياسة اقتصادية ناجحة دون تعاون الهستدروت ،